الإمارات تشهد ربط محطة براكة للطاقة النووية السلمية بشبكة نقل الكهرباء

أعلنت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية عن نجاح شركة نواة للطاقة التابعة لها والمسؤولة عن تشغيل وصيانة محطات براكة للطاقة النووية السلمية، وبالشراكة مع شركة أبوظبي للنقل والتحكم «ترانسكو» التابعة لشركة أبوظبي الوطنية للطاقة «طاقة»، باستكمال عملية الربط الآمن لأولى محطات براكة للطاقة النووية السلمية مع شبكة الكهرباء الرئيسية لدولة الإمارات بعد مواءمة المحطة مع متطلبات الشبكة، وبدء إنتاج أول ميغاواط من الطاقة الكهربائية الصديقة للبيئة.

وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها توصيل المحطة الأولى في براكة لشبكة الكهرباء في دولة الإمارات، بعد نجاح «نواة» في البدء في العمليات التشغيلية للمحطة نهاية يوليو 2020، حيث بدأ فريق تشغيل المفاعل منذ ذلك الحين بإجراء سلسلة من الاختبارات ورفع مستوى الطاقة بثبات وبشكل تدريجي، حتى الوصول إلى مستوى إنتاج أول ميغاواط من كهرباء الحمل الأساسي من مشروع محطات براكة الجاري تطويره في منطقة الظفرة.

ويمثل ربط المحطة الأولى بشبكة الكهرباء إنجازاً بالغ الأهمية خلال مسيرة تطوير البرنامج النووي السلمي الإماراتي ومحطات براكة للطاقة النووية السلمية التي تعد حجر الأساس للبرنامج، وفق أعلى معايير السلامة والأمن والجودة.

وبهذا الصدد، قال محمد إبراهيم الحمادي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية: «ربط أولى محطات براكة للطاقة النووية السلمية بشبكة نقل الكهرباء في دولة الإمارات بشكل آمن، يمثل اللحظة التي بدأنا فيها بالفعل بتحقيق مهمتنا بدعم النمو في الدولة عبر إنتاج طاقة كهربائية صديقة للبيئة على مدار الساعة، كما يعد ذلك بداية مرحلة جديدة لمشروع محطات براكة بعد سنوات من الاستعدادات والالتزام بأعلى معايير السلامة والجودة العالمية. وكلنا ثقة بأن فرق العمل والتكنولوجيا المستخدمة في المحطات ستكون قادرة على مواصلة التقدم نحو تحقيق الهدف المتمثل في توفير قرابة 25% من احتياجات الدولة من الطاقة الكهربائية طيلة الأعوام الستين المقبلة. فمحطات براكة إلى جانب مصادر الطاقة الصديقة للبيئة الأخرى تعد إحدى أهم ركائز التحول للطاقة الصديقة للبيئة في المنطقة والعالم، الأمر الذي يضع الدولة في مسار جديد للتنمية المستدامة وخفض الانبعاثات الكربونية من عملية إنتاج الطاقة الكهربائية».

وأضاف الحمادي: «تحقق هذا الإنجاز المتمثل بإنتاج أول ميغاواط من الكهرباء باستخدام الطاقة النووية نتيجة التعاون الوثيق والمستمر مع شركائنا المحليين والدوليين. كما نعرب عن تقديرنا لشركة أبوظبي للنقل والتحكم (ترانسكو)، والشركة الكورية للطاقة الكهربائية (كيبكو) شريكنا في الائتلاف المشترك والمقاول الرئيسي لمحطات براكة، بالإضافة إلى العديد من الأطراف المعنية في الدولة والخبراء العالميين الذين عملوا معنا على مدار العقد الماضي، والذين ساهمت خبراتهم إلى جانب خبرات قطاع الطاقة النووية على المستوى العالمي في تعزيز التزامنا بأعلى معايير السلامة والجودة والأمن والشفافية وعدم الانتشار النووي خلال كافة مراحل تطوير البرنامج النووي السلمي الإماراتي».

هند الزيودي

ولعبت شركة «ترانسكو» دوراً محورياً في عملية الربط، حيث أنشأت شبكة بطول 952 كيلومتر من الخطوط العلوية بجهد 400 كيلو فولت لتوصيل أولى محطات براكة للطاقة النووية السلمية بشبكة كهرباء أبوظبي لضمان توصيل الكهرباء التي تنتجها المحطة الأولى في براكة بشكل آمن وموثوق إلى المستفيدين في جميع أنحاء الدولة. وفي هذه المناسبة، قال د.عفيف سيف اليافعي، الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي للنقل والتحكم (ترانسكو): «تقوم شركة «ترانسكو» بدور مهم في تعزيز مستقبل أكثر استدامة للطاقة في دولة الإمارات، ومع التقدم المشهود في الدولة على مستوى مشاريع الطاقة الصديقة للبيئة، تواصل ترانسكو العمل على ضمان المواءمة بين بنيتها التحتية وهذه المشاريع بشكل فاعل، بهدف تزويد إمدادات طاقة آمنة ومستقرة للمجتمع. ويعد إتمام عملية المواءمة مع أولى محطات براكة للطاقة النووية السلمية خطوة مهمة نحو زيادة قدرة إنتاج الطاقة الصديقة للبيئة وتوصيلها بشبكة الكهرباء».

وأضاف د. اليافعي: «تفخر ترانسكو، التابعة لـ شركة «طاقة»، والمتخصصة بأعمال النقل والتحكم، بشراكتها مع مؤسسة الإمارات للطاقة النووية وشركة نواة للطاقة التابعة لها، في مثل هذا المشروع الاستراتيجي لدولة الإمارات، ونتطلع إلى تعزيز شراكتنا للمراحل التالية من المشروع».

ومع إنجاز الربط وتوصيل المحطة بالشبكة الرئيسية، سيبدأ مشغلوا المفاعل النووي في المحطة الأولى برفع مستوى طاقة المفاعل بشكل تدريجي فيما يعرف باختبار الطاقة التصاعدي، والذي سيتم خلاله مراقبة واختبار أنظمة المحطة الأولى للتأكد من التزامها بأفضل الممارسات العالمية خلال مواصلة التقدم الآمن نحو إنتاج الكهرباء بالكامل. وعند اكتمال هذه العملية ستنتج المحطة الأولى كميات وفيرة من كهرباء الحمل الأساسي لتصل إلى ذروة إنتاجها للطاقة من أجل دعم مسيرة النمو والازدهار في دولة الإمارات لعقود مقبلة. كما سيتم إجراء اختبار الطاقة التصاعدي تحت الإشراف المستمر للهيئة الاتحادية للرقابة النووية، والتي أجرت أكثر من 280 عملية تفتيش في محطات براكة للطاقة النووية السلمية منذ بدء تطويرها، بالإضافة إلى إجراء أكثر من 40 عملية تقييم ومراجعة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والرابطة العالمية للمشغلين النوويين.

وأعرب محمد إبراهيم الحمادي عن فخره بالكفاءات الإماراتية من المهندسين والمتخصصين في الطاقة النووية الذين ساهموا في تشييد وإنجاز المحطة الأولى، بالإضافة إلى مديري تشغيل ومشغلي المفاعلات الإماراتيين الذين خضعوا لبرامج تدريبية متقدمة حول العالم، الأمر الذي مكنهم من امتلاك المعارف والخبرات الكافية لإدارة المحطة إلى جانب الخبرات العالمية، والوصول إلى هذا الإنجاز المتمثل بدعم النمو في دولة الإمارات من خلال توفير طاقة كهربائية آمنة وموثوقة لشبكة الكهرباء.

وبينما تُعد الكهرباء من مصادر الطاقة الأسرع نمواً من حيث الطلب على مستوى العالم باعتبارها تستخدم بشكل متزايد في جوانب متعددة من حياتنا الاجتماعية والاقتصادية، فإن محطات براكة للطاقة النووية السلمية تسهم في دعم جهود دولة الإمارات الخاصة بإنتاج الطاقة الكهربائية الوفيرة والحد من الانبعاثات الكربونية لقطاع الطاقة، إلى جانب المساهمة في تنويع الاقتصاد من خلال توفير آلاف فرص العمل المجزية عبر تأسيس وتطوير قطاع نووي سلمي وسلسلة توريد محلية.

وكانت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية أعلنت مؤخراً عن استكمال الأعمال الإنشائية في المحطة الثانية، إلى جانب بدء شركة نواة للطاقة في الاستعدادات التشغيلية، في وقت وصلت الأعمال الإنشائية في المحطتين الثالثة والرابعة إلى مراحلها النهائية، حيث بلغت نسبة الإنجاز في المحطة الثالثة 93%، والمحطة الرابعة 86%، فيما وصلت نسبة الإنجاز الكلية للمحطات الأربع إلى 94%.

بهدف تعزيز إداراتها الشبكية وتلبية متطلبات عملائها

«انفوناس» تدمج التقنيات السحابية لـ «Ciena» في عملياتها

عز الدين منصوري

أعلنت شركة انفوناس Infonas، إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمزود السحابي في الشرق الأوسط، عن اعتمادها لبرامج وخدمات شركة سينا Ciena (رمزها في بورصة نيويورك: CIEN) لتوسيع قدرات شبكتها وتلبية الطلب المتزايد على الاتصال عالي الأداء. ومن أجل دعم قاعدة عملائها المتزايدة عبر مختلف القطاعات الحكومية الخاصة والعام الذين يسعون إلى خدمات ذات نطاق ترددي عال بدون أي توقف، سوف تستفيد شركة انفوناس Infonas من شبكة الخدمات السحابية المتطورة التابعة لشركة سينا Ciena أبرزها Hosted Manage، Control and Plan (MCP)) وخبرة فضلاً عن الاستفادة من الخدمات الأخرى والخبرات الغنية لدى شركة سينا Ciena لزيادة سرعة الخدمة.

وقال حمد العامر، العضو المنتدب وعضو مجلس الإدارة في شركة انفوناس Infonas: «إن دمج برامج وخدمات شركة سينا Ciena في شبكتنا يسهم في تعزيز مكانتنا ويجعل شركة انفورناس Infonas في طليعة خدمات الاتصالات المبتكرة. ومن خلال عمليات الشبكة المبسطة ، يمكننا توسيع نطاق تقديم تجربة مستخدم قوية لقاعدة عملائنا المتنوعة.“

وبينما نعيش في بيئة سريعة التطور والتغير، تسعى شركة انفوناس Infonas إلى اتباع طريقة ملائمة لأتمتة شبكتها عالية السرعة. من خلال خدمات MCP المستضافة من شركة سينا Ciena التي تدير منصات Ciena،s 6500 Packet–Optical، فسوف تتمكن شركة انفوناس Infonas بالتحكم الكامل في شبكتها دون الحاجة إلى النفقات الإدارية والموارد غير الضرورية لإدارتها فضلاً عن الاستفادة من سرعة ودقة العمليات الآلية.»

بدوره؛ قال عز الدين منصوري، المدير العام لدى شركة سينا في الشرق الأوسط: «يدعم نهج شركة سينا Ciena المفتوح تطلعات شركة انفوناس Infonas، من خلال توفير أعلى مستوى من الخيارات لتطوير استراتيجيات شبكتها للاستعداد لمواجهة التحديات التي لا مفر منها ومعالجة ديناميكيات السوق المتغيرة بشكل استباقي. «من خلال الجمع بين أتمتة البرامج والخبرة التقنية ، فإن شركة انفوناس Infonas سوف تعمل على تحويل شبكتها لتكون أكثر قدرة على التكيف.»

«إريكسون» تؤسس لمستقبل أكثر استدامة عبر الانضمام إلى تحالف «The Pathways»

أعلنت إريكسون عن انضمامها لتحالف The Pathways، وهي مجموعة من الشركات الرائدة في قطاعات البنية التحتية والمرافق والنقل والبيع بالتجزئة، والتي تهدف لتسريع عملية التخلص من انبعاثات الكربون في قطاع النقل الثقيل وتحقيق حيادية الكربون (بمعنى تحقيق صافي انبعاثات صفر) بحلول عام 2050 بحد أقصى، وبما يتماشى مع اتفاقية باريس. ولكن كيف ستساهم إريكسون بفضل خبرتها في دعم هذا التحالف؟

يعتبر قطاع النقل حالياً، ثاني أكبر مصدر لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، حيث ينتج عنه ما يقرب من ربع جميع الانبعاثات العالمية. ويمثل النقل التجاري الثقيل حصة كبيرة من هذه الانبعاثات، ومن الضروري تحقيق صافي انبعاثات صفر من الكربون في قطاع النقل الثقيل التجاري بحلول عام 2050 أو قبل ذلك، لتحقيق الهدف المناخي المحدد في اتفاقية باريس.

وقد خلصت دراسة Pathways، التي أجراها تحالف The Pathways، إلى أن تحقيق الهدف صفر انبعاثات في قطاع النقل الثقيل، يتطلب التعاون بين جميع القطاعات لمواجهة التحديات القائمة وتسريع وتيرة التغيير للحفاظ على البيئة. وتمثل الشركات الأربع التي شكلت التحالف وهي أي.أون ومجموعة HM وسكانيا وسيمنز، مستويات مختلفة من سلسلة القيمة في قطاع النقل وتتضمن: توفير البنية التحتية للطاقة، وحلول الطاقة والإمداد، وتصنيع المركبات، وكذلك البيع بالتجزئة مع منظور عملاء قطاع النقل.

شركة إريكسون

ويعتمد نجاح برنامج التخلص من الكربون في قطاع النقل الثقيل، على نجاح قطاعات النقل والطاقة والقطاعات الرقمية المختلفة في تحقيق التكامل المطلوب للبنى التحتية والخدمات من منظور التخطيط والتشغيل وكذلك من منظور نموذج الأعمال والمنظور التنظيمي. ويشكل انضمام شركة إريكسون الرائدة في مجال الرقمنة إلى التحالف، واستثمار خبراتها في مجال الرقمنة وخدمات الاتصال المتقدمة، عامل مهم يساهم في دفع وتيرة التغيير الضروري عبر هذا القطاع الحيوي. وستقوم إريكسون في هذا الإطار أيضاً، باستثمار خبرتها كمشترٍ رئيسي لخدمات النقل واستخدامها في عمليات التوزيع العالمي لمعدات شبكتها المحمولة، إضافة إلى جهودها الناجحة في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في سلسلة التوريد الخاصة بها.

وتعليقاً على الخبر، قال ماتس بيلباك شارب، رئيس الاستدامة في إريكسون والمسؤول عن مبادرة التعاون مع التحالف: «يعتبر الإعداد الاستراتيجي والتنظيم الهادف والتعاون الفعلي بين القطاعات عنصراً أساسياً لنجاح المبادرات العالمية. ويتميز هذا التحالف بطابعه الفريد نظراً لمنظوره الاستثنائي باعتماد مقاربة مرتبطة بسلسلة القيمة بدلاً من المقاربة المرتبطة بقطاع واحد – والتي ينتج عنها تكوين تحالف يضم مؤسسات متعددة تعمل في قطاع معين وتركز جهودها وأهدافها بالتالي في قطاع واحد دون قطاعات اقتصادية أخرى. وقد أظهر أقطاب التحالف القائم، حاجتهم لشريك رائد في مجال الرقمنة، ما دفعنا للإنضمام إليهم من منظور الاستدامة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تمكيننا من طرح عدة قضايا لدعم هذا التحالف ومساعدته على تحقيق أهدافه العالمية». وتهدف إريكسون إلى دعم الرؤى الفريدة لهذا التحالف، عبر تسليط الضوء على دور الرقمنة وتقنية الجيل الخامس في توفير فرص وإمكانات جديدة للقطاع بكافة مجالاته، وبشكل أكثر تحديداً، للمساهمة في تحييد النقل البري على نحو متكامل لناحية انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون. وتعد إدارة البيانات الضخمة والمركبات المتصلة والبنية التحتية، فضلاً عن الأدوات الرقمية الأكثر تطوراً أمر بالغ الأهمية لتقليل الانبعاثات على نحو أسرع وتطوير الكفاءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وستقوم إريكسون في إطار هذا التحالف بالمساهمة على نحو حيوي لتحقيق هذه الأهداف، بفضل كفاءتها وخبرتها في مجال تقنية إنترنت الأشياء (IoT) وخدمات الاتصال فائقة السرعة وزمن الاستجابة المنخفض، والتي تعتبر من المزايا الأساسية التي توفرها شبكة الجيل الخامس من خدمات الاتصال.

وسيتم الاعتماد على خبرة إريكسون في هذه المجالات لتصور واستعراض الكيفية الأمثل لتخطيط أنظمة النقل على نحو أكثر ذكاء، وتعزيز الكفاءة في عملية إدارة التجارة الإلكترونية والتخفيف من استخدام وسائل النقل المطلوبة. كما يمكن أن يؤدي توصيل المركبات بشكل أسرع وأكثر أماناً، لاعتماد سياسات أكثر دقة تسرع عملية الإنتقال لاعتماد أنواع الوقود البديلة وتبني العديد من الحلول المرتبطة بعمليات النقل الثقيل التجاري.

ومن جهته قال اولي اساكسون، مدير وحدة الشراكات العالمية مع القطاعات الاقتصادية الرئيسية في إريكسون: «بات من الضروري في عصر الرقمنة، أن تصبح الخدمات والبنى التحتية الخاصة بقطاعات النقل والطاقة والرقمنة أكثر تكاملاً من منظور التخطيط والتشغيل، وكذلك على مستوى نموذج الأعمال والمنظور التنظيمي. نحن نؤمن إيماناً راسخاً بقوة الشراكة بين القطاعات والأنظمة المختلفة لتحقيق هذا التكامل، ونحن مقتنعون بأن شبكات الجيل الخامس وهيئات الاتصال العالمي تمتلك القدرات اللازمة لتمكين نظام نقل أكثر ذكاءً وكفاءة واستدامة. ومن المؤكد أن يساهم تحالف Pathways في تسريع هذا التوجه، ونحن سعداء للغاية ومتحمسون للمساهمة في هذا الإئتلاف الاستثنائي».

وتتمثل إحدى الأولويات العاجلة لتحالف The Pathways في وضع نموذج أولي وإظهار حلول محتملة جديدة لاعتمادها في قطاع النقل والتي من شأنها الإسراع في تحقيق أهدافها والمساهمة في وضعها موضع التنفيذ. وأضاف بيلباك شارب قائلاً: «تجري في هذا الإطار العديد من المناقشات مع أعضاء التحالف حول كيفية تبني الخطوة التالية والتعبير عن آرائنا حول تبني عمليات الرقمنة والكهرباء ومصادر الطاقة البديلة الأخرى الخالية من الانبعاثات واستبدال الوقود التقليدي واستشراف المستقبل لعالم خالٍ من الانبعاثات».

الفائض التجاري الكويتي مع اليابان ينخفض 63.9 في المئة خلال يوليو

أظهرت بيانات حكومية في اليابان أمس الأربعاء أن الفائض التجاري مع الكويت انخفض 63.9 في المئة خلال يوليو الماضي ليصل الى 16.5 مليار ين (156 مليون دولار) على أساس سنوي.

وعزت البيانات التي أصدرتها وزارة المالية اليابانية في تقرير اولي انخفاض الفائض التجاري مع دولة الكويت للشهر الرابع على التوالي الى التباطؤ في مجال الصادرات.

لكن البيانات اكدت ان دولة الكويت حافظت رغم ذلك على تسجيل فائض تجاري مع اليابان لمدة 12 عاما وستة اشهر بفضل استمرار تفوق صادراتها على حجم الواردات.

وأوضحت البيانات ان اجمالي واردات اليابان من دولة الكويت تراجع بنسبة 61.1 في المئة على أساس سنوي ليصل الى 24.3 مليار ين (230 مليون دولار) في رابع انخفاض شهري.

وأضافت ان صادرات اليابان الى الكويت شهدت انخفاضا أيضا بنسبة 53.4 في المئة لتبلغ 7.8 مليار ين (74 مليون دولار) لتسجل ثالث هبوط شهري.

كما انخفض فائض اليابان التجاري مع دول الشرق الأوسط بنسبة 62.3 في المئة ليصل الى 215.4 مليار ين (2 مليار دولار) في يوليو الماضي متأثرا بهبوط واردات اليابان من المنطقة بنسبة 58.2 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وسجلت شحنات النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الأخرى التي شكلت نسبة 92.5 في المئة من اجمالي واردات اليابان من المنطقة تراجعا بنسبة 59.5 في المئة.

وانخفض اجمالي صادرات اليابان الى المنطقة بنسبة 46.2 في المئة بسبب ضعف الطلب على السيارات والصلب والالات والمعدات الكهربائية.

وتراجعت صادرات ثالث اكبر اقتصاد في العالم بنسبة 19.2 في المئة مقارنة بالعام السابق بسبب ضعف الطلب الخارجي وخاصة مبيعات السيارات وقطع الغيار والزوارق بسبب انتشار فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19). كما انخفضت الواردات بنسبة 22.3 في المئة بالشهر الماضي على أساس سنوي متأثرة بتقلص فواتير مصادر الطاقة مثل النفط والغاز فيما لا تزال الصين اكبر حليف تجاري لليابان تليها الولايات المتحدة الامريكية.

تراجع حاد لصادرات النفط الأمريكية

استقر إنتاج النفط في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الماضي، مع هبوط حاد للصادرات الأمريكية من الخام.

وكشف التقرير الأسبوعي الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، أمس الأربعاء، أن إنتاج الولايات المتحدة من النفط لم يشهد أي تغيير ليستقر عند 10.700مليون برميل يومياً في الأسبوع المنتهي في 14 أغسطس الجاري، مقارنة مع الأسبوع السابق له.

وارتفعت واردات النفط في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الماضي لتصل إلى 5.730 مليون برميل يومياً، مقارنة مع 5.621 مليون برميل يومياً خلال الأسبوع السابق له.

في حين أن انخفضت صادرات النفط الأمريكية بنحو 1.006 مليون برميل يومياً لتصل إلى 2.137 مليون برميل يومياً في الأسبوع الماضي.

ومع هبوط الصادرات القوي وارتفاع الواردات، قفز صافي واردات النفط في الولايات المتحدة بنحو 1.115 برميل يوميا ليصل إلى 3.593 مليون برميل يومياً.